

ستكون الحدث الأبرز للدولة «COP28» محمد بن راشد: استضافة الإمارات في 2023



- لدينا ثقة بأن دولة الإمارات ستقوم بتنظيم أنجح مؤتمر بيئي عالمي (COP28) د. سلطان الجابر خلال جلسة (لماذا)
- «COP28» بفضل رؤية ودعم القيادة.. الإمارات مؤهلة وقادرة على إنجاز معطيات إنجاز مؤتمر 2023 متوفرة بالكامل في منظومة العمل الإماراتية
- إرث زايد أرسى ركائز اعتمادنا عليها خلال العقود الماضية بالعمل المناخي
- يُقام بالإمارات من 30 نوفمبر حتى 12 ديسمبر 2023 «COP28» مؤتمر

«دبي: الخليج»

أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، أن

سيكون الحدث الأبرز للدولة في 2023.. ولدينا ثقة بأن الإمارات ستقوم بتنظيم «COP28» استضافة دولة الإمارات. أنجح مؤتمر بيئي عالمي

جاء ذلك خلال حضور سموه، أمس الثلاثاء، جلسة رئيسية ضمن الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات استعرضت أهمية استضافة دولة الإمارات لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «COP28».

حضر الجلسة سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، وسمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، وسمو الشيخ سلطان بن أحمد بن سلطان القاسمي، نائب حاكم الشارقة، وسمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي، ولي عهد عجمان، وسمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي، ولي عهد الفجيرة، وسمو الشيخ محمد بن سعود بن صقر القاسمي، ولي عهد رأس الخيمة.

الصورة



كما حضر الجلسة الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير ديوان الرئاسة، وسمو الشيخ حامد بن زايد آل نهيان، عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، وسمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي، وسمو الشيخ زياد بن محمد بن زايد آل نهيان، عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، وسمو الشخة لطيفة بنت محمد بن راشد آل مكتوم، رئيسة هيئة دبي للثقافة والفنون، وعدد من الشيوخ والوزراء ورؤساء الدوائر الحكومية.

الصورة



وخلال الجلسة، استعرض الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، المبعوث الخاص لدولة الإمارات لشؤون التغير المناخي، أهمية استضافة دولة الإمارات لمؤتمر الأطراف واستهل حديثه بمقدمة أوضح فيها أنه بفضل رؤية القيادة الرشيدة الاستشرافية، وإرث الوالد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، في مجال العمل البيئي وحماية الطبيعة، وبفضل العزيمة والتصميم التي تمتلكها دولة الإمارات، وعلاقاتها الدبلوماسية الراسخة مع مختلف دول العالم، ونظرتها المنطقية والواقعية للقضايا الدولية الرئيسية مثل تغير المناخ، ومن خلال خبرتها العملية في مجال الطاقة والاستدامة، تم اختيار الدولة بإجماع عالمي في عام 2021 العام القادم «COP28» لاستضافة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وقال: «إن إرث المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، أسس الركائز التي اعتمدنا عليها خلال العقود الماضية في مجال العمل المناخي؛ فدولة الإمارات لديها سجل حافل بخفض الانبعاثات وتسريع عجلة نمو «الطاقة المتجددة والانتقال في قطاع الطاقة».

وقدّم الجابر بعض الأمثلة على جهود الدولة في هذا المجال، ومن ضمنها وقف حرق الغاز في قطاع النفط والغاز منذ سبعينيات القرن الماضي تنفيذاً لتوجيه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، وأوضح أنه بفضل رؤية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، تم إطلاق شركة أبوظبي لطاقة المستقبل «مصدر» في عام 2006 كأول مبادرة للطاقة المتجددة والاستدامة في المنطقة والتي نفذت العديد من مشاريع الطاقة المتجددة محلياً وإقليمياً وعالمياً، كما أطلقت الشركة العديد من المشاريع التجريبية في مجال الاستدامة ومن ضمنها مشروع لتحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية، ومشروع لدراسة جدوى توربينات الرياح ذات السرعة البطيئة.

الصورة



كما شهدت الدولة إطلاق المرحلة الأولى من مجمع الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية في عام 2013. ومن جهود دولة الإمارات الأخرى في مجال العمل المناخي والطاقة النظيفة أنها كانت أول دولة خليجية تصدّق على اتفاقية باريس، وتعلن عن خطة استراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول العام 2050. كما تستضيف الدولة مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «آيرينا»، واستثمرت الدولة أكثر من 50 مليار دولار في مشاريع للطاقة المتجددة في 70 دولة منها 40 دولة نامية، وأبرمت مؤخراً شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية لاستثمار 100 مليار دولار لتسريع انتشار استخدام الطاقة النظيفة من خلال مشاريع لتوليد 100 جيجاواط من الكهرباء في مختلف أنحاء العالم.

وأعطى شرحاً حول ظاهرة تغير المناخ، موضحاً أنها عبارة عن ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض بسبب انبعاثات غازات الدفيئة التي تسبب احتجاز الحرارة في الغلاف الجوي وارتفاع درجة حرارة الأرض، مما يؤدي إلى ذوبان الجليد وارتفاع سطح البحر وحدوث ظواهر مناخية شديدة القسوة مثل الفيضانات والجفاف وغيرها.

وبيّن الجابر أن هناك عدة نظريات حول التوقعات المستقبلية لارتفاع درجات الحرارة، وأنه منذ بدء تسجيلها هذه المعدلات، ارتفعت إلى مستوى 1.1 درجة مئوية حالياً، موضحاً أن التوقعات المستقبلية تشير إلى أنه إذا التزم العالم بتعهدات خفض الانبعاثات، من الممكن أن يكون معدل الارتفاع 1.8 درجة مئوية، أما في حال عدم تنفيذ هذه التعهدات والالتزامات، سيصل المعدل إلى أكثر من 2.8 درجة مئوية. وأشار إلى أن تأثيرات تغير المناخ تتفاوت من منطقة لأخرى في العالم، وبالنسبة لمنطقة الخليج وفي حال عدم تنفيذ التعهدات العالمية، من المتوقع أن يكون معدل ارتفاع الحرارة 2-3 درجات مئوية، وأن ترتفع الرطوبة بنسبة 10%، وأوضح أن ما يحاول العالم الوصول إليه هو وضع حد لارتفاع معدل درجة الحرارة عند 1.5 درجة مئوية للحد من تداعيات تغير المناخ.

الصورة



وأطلع الحضور على موجز تاريخي لمؤتمرات الأطراف، حيث أشار إلى أن الأمم المتحدة قامت بتأسيس «الاتفاقية في عام 1992، وتم إطلاق مؤتمرات الأطراف في هذه الاتفاقية في عام 1995 في UNFCCC الإطارية بشأن تغير المناخ برلين، وأصبحت تنعقد سنوياً لإيجاد حلول لأزمة المناخ. وأوضح أن عدد الأطراف المشاركين في الاتفاقية هم 197 دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، مبيّناً أن مؤتمرات الأطراف ليست مجرد حدث أو اجتماع عادي، بل هي منصة

عالمية سياسية واقتصادية وعلمية يتم خلالها التفاوض والاتفاق على التزامات الحد من تداعيات تغير المناخ وتقييم التقدم بشأن العمل المناخي.

الذي تم خلاله التوصل إلى «COP» وقال إن العالم شهد حتى الآن تنظيم 27 مؤتمراً للأطراف كان أهمها مؤتمر «21 اتفاقية باريس» تحت إدارة كريستينا فيجيريس، السكرتيرة التنفيذية للاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وركزت هذه الاتفاقية على عدد من النقاط الرئيسية في العمل المناخي وهي «التخفيف» والمقصود به إبقاء معدل ارتفاع درجات الحرارة عند مستوى 1.5 درجة مئوية، وتحقيق الحياد المناخي، و«التكيف» الذي يعني تعزيز مرونة الدول في مواجهة تغير المناخ، و«التمويل» لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف العمل المناخي و«معالجة الخسائر والأضرار» لتقليل الآثار السلبية لتغير المناخ.

وتم عرض مقطع فيديو لمحاضرة قدمتها كريستينا فيجيريس في مجلس صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، ذكرت فيها أن اتفاقية باريس تجسد مبادئ وقيم الاستدامة وصون البيئة التي أرسى ركائزها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه.

وأوضح الدكتور سلطان بن أحمد الجابر أن مؤتمرات الأطراف مترابطة وأن كلاً منها يتابع العمل استناداً إلى نتائج المؤتمرات السابقة، وأكد في هذا الإطار أن دولة الإمارات ملتزمة بدفع العمل المناخي بناءً على مخرجات المؤتمرات في جمهورية مصر العربية الشقيقة، والذي حقق تقدماً في مجالات مهمة أبرزها: «COP27» السابقة والتي كان آخرها الاتفاق على إنشاء صندوق للخسائر والأضرار، وإطلاق برنامج عمل «الانتقال العادل في قطاع الطاقة» والعديد غيرها.

الذي ستستضيفه دولة الإمارات عام 2023 في مدينة إكسبو دبي سيكون حدثاً عالمياً «COP28» وأشار إلى أن مؤتمر مهماً، خصوصاً مع تزامن انعقاده مع احتفاء دولة الإمارات بيومها الوطني الـ 51، مشيراً إلى أن الحدث من المتوقع أن يشهد مشاركة رفيعة المستوى تشمل أكثر من 140 رئيس دولة وحكومة، و80000 مشارك، ونحو 5 آلاف إعلامي.

وقال إن دولة الإمارات بدأت بالاستعداد لهذه الاستضافة وتم تشكيل لجنة وطنية عليا برئاسة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي، للإشراف على أعمال التحضير لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة والتي من مهامها اتخاذ القرارات والتوجهات «COP28» الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الثامنة والعشرين الاستراتيجية الخاصة بتنظيم المؤتمر.

يكتسب أهمية خاصة لأنه سيشهد إنجاز أول حصيلة عالمية لتقييم التقدم في تنفيذ «COP28» وأوضح أن مؤتمر مستهدفات اتفاقية باريس للمناخ. واستعرض نماذج من مهام ومسؤوليات الدولة المستضيفة التي ستتولى رئاسة المؤتمر، والتي تشمل قيادة المفاوضات الدولية المرتبطة بالعمل المناخي للدول الأطراف، مؤكداً أن دولة الإمارات مؤهلة لإنجاح المؤتمر من خلال علاقاتها الطيبة، وتركيزها على مد جسور الحوار والتواصل والتعاون، وخبرتها في توفيق الآراء، وقدرتها على استضافة العالم تحت سقف واحد، وتركيزها على إيجاد حلول عملية تسهم في ضمان أمن الطاقة بشكل متزامن مع خفض الانبعاثات، منوهاً بأن مسؤولية قيادة مفاوضات المناخ طوال عام الرئاسة تشمل الالتزام بالحيادية بين الأطراف، والتواصل معها لتحفيز العمل المناخي وصياغة مخرجات المؤتمر، والإشراف على عملية المفاوضات للتوصل إلى قرارات رسمية يتم الإعلان عنها خلال المؤتمر.

تمثل فرصة كبيرة لتحقيق «COP28» وأشار الدكتور سلطان الجابر إلى أن استضافة دولة الإمارات لمؤتمر المناخ

فوائد سياسية واقتصادية للدولة والمنطقة والعالم تشمل دعم إيجاد حلول واقعية وعملية ومنطقية لتسريع الانتقال في قطاع الطاقة العالمي، وإبراز دور الإمارات في مد جسور الحوار والتعاون، ودفع الجهود العالمية لضمان توفير التمويل المناخي للدول النامية، خاصة دول الجنوب العالمي.

هو مسؤولية وطنية شاملة، موجهاً «COP28» وفي ختام العرض، أكد الدكتور سلطان بن أحمد الجابر أن نجاح مؤتمر دعوة مفتوحة لمساهمة القطاعين الحكومي والخاص وجميع شرائح المجتمع في دولة الإمارات للمشاركة في إنجاح هذه الاستضافة، وقيام الجهات والشركات المعنية بإطلاق وتنفيذ مبادرات تتعلق بالاستدامة وتحقيق الحياد المناخي، والترويج لاستضافة المؤتمر وإبراز الفوائد المتوقعة، وتسليط الضوء على دور الدولة وتأثيرها الإيجابي في العمل المناخي، والتخطيط للمشاركة في المنطقة الخضراء خلال المؤتمر لاستعراض جهود ومبادرات الجهات الحكومية في العمل المناخي.

ودعا كافة الجهات للتعاون والتنسيق في هذا المشروع الوطني لتقديم مؤتمر استثنائي وناجح يعزز الدبلوماسية الإماراتية ويحمي مصالح الدولة ويحقق أهدافها، مؤكداً أنه بدعم القيادة وتضافر الجهود ستكون الإمارات أفضل دولة تستضيف هذا الحدث العالمي المهم.